

## مذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية

### أ. المشهد العام

1. إن سوء الأوضاع الاقتصادية على مدى السنوات الماضية قد أزاح الستار عن أزمة لم تشهدها البلاد من قبل في أعقاب الاحتجاجات الشعبية التي وقعت في أكتوبر 2019. فالعجز الضخم المزدوج (في الميزان الجاري كما في المالية العامة) الذي استمر لفترة طويلة، إلى جانب الهشاشة الهيكلية في الاقتصاد، وغياب مؤسسات قوية، كل ذلك تسبب في تفاقم أزمة ميزان المدفوعات. اندلعت شرارة الأزمة بسبب السحوبات الكبيرة من الودائع، وما أعقب ذلك من تخلف الدولة عن سداد استحقاق سندات اليورو بوند. وقد ازدادت الأزمة تدهورا تحت وطأة تداعيات وباء كوفيد19 والانفجار الضخم الذي ضرب مرفأ بيروت، الأمر الذي أسفر عن انهيار الاقتصاد، وسوء الأحوال الاجتماعية، واشتداد الفقر.

2. إن المنعطف الحالي يتطلب حزمة تدابير صارمة تتميز بالتسلسل الجيد بغية استقرار الاقتصاد وإرساء أسس النمو القوي والمتوازن. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، صممنا برنامجا اقتصاديا طموحا يتضمن ما يأتي:

### ب. البرنامج الاقتصادي

يتمثل الهدف الأساسي لخطة الإصلاح في تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق الوظائف لاسيما للشباب اللبناني الوافد إلى سوق العمل، ومن ثم تخفيض معدلات الفقر، وتحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان في قطاعات الصحة والتعليم، والطاقة على أن تكون هذه القطاعات على رأس الأولويات الحكومية. ينبغي أن يهيئ برنامج التصحيح الاقتصادي البيئة الملائمة التي تُشجّع القطاع الخاص على الاستثمار وتساهم في ازدهاره، وتساعد على تسريع وتيرة النمو. وانطلاقا من هذا التوجه، سوف تعمل الحكومة على تحسين بيئة الأعمال، تأمين فرصاً متكافئة لتحفيز الاستثمار.

من هنا، سوف ينصب التركيز على تعزيز الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية، مع التشديد على اقتصاد المعرفة باعتباره من العوامل القوية المحركة للنمو. وسوف تتولى الحكومة تهيئة المناخ التنظيمي المناسب فضلا عن رسم السياسات الداعمة لازدهار النشاط الاقتصادي. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز الخدمات المالية الرقمية، وتدعيم إطار الملكية الفكرية، وتوفير خدمات إنترنت منخفض التكلفة وعالي السرعة، وزيادة التغذية بالطاقة الكهربائية، كل ذلك من شأنه المساعدة على بناء اقتصاد المعرفة القائم على الابتكار.

ومع أن لبنان عانى في الآونة الأخيرة من تقلص رأس المال البشري، فإن الفرصة ما تزال سانحة أمام النمو الاقتصادي للاعتماد على منبع ضخم لا ينضب من المواهب، علاوة على احتمال انعكاس تيار هجرة العقول عند تحسن الأوضاع الاقتصادية. وفي سبيل التأكيد على أن النمو يتسم بالشمولية والمساواة، هناك تدابير تم التركيز عليها ومنها وجود شبكة الأمان الاجتماعي الشاملة المصممة بإحكام، وكذلك تمكين المرأة. فالمرأة اللبنانية تحظت كافة العقبات أمام تحصيل المؤهلات العلمية، ومع ذلك تظل مشاركة المرأة في سوق العمل محدودة. ومع أن المساواة بين الجنسين تبدو واجبا أخلاقيا، إلا أنها محورية للنمو الاقتصادي الشامل.

### سياسات القطاع المالي

3. نحن ملتزمون بإعادة الوضع السليم لقطاعنا المالي ومقومات استمراريته. فمن اللازم القيام بتحجيم نظامنا المالي وإعادة رسمته على نطاق واسع، نظرا لأن النظام المالي قد عانى من جراء تدهور الوضع الاقتصادي كما وسعر الصرف، والعجز



عن سداد الديون السيادية . أضف إلى ذلك الخسائر الضخمة التي تراكمت على ميزانية مصرف لبنان نتيجة لعمليات جذب تدفقات رأس المال بغية المحافظة على ثبات نظام سعر الصرف وتمويل عجز الخزينة. تشير التقديرات الحالية إلى أن إجمالي احتياجات إعادة رسملة النظام المصرفي تزيد عن 72 مليار دولار أمريكي (أي ما يزيد عن 300 في المئة من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021). هذه الخسائر إذا لم توضع في الحسبان أولا، وإذا لم نقم بتنفيذ استراتيجية تهدف إلى إعادة النظام المصرفي إلى وضعه الصحي على وجه السرعة فإننا لن نتمكن من استعادة الثقة بالقطاع ، أو حتى تهيئة الظروف لنمو اقتصادي قوي. ولتحقيق هذا الهدف، أقر مجلس الوزراء على استراتيجية ترمي لإعادة تأهيل المصارف، وقد جاء تفصيل هذه الاستراتيجية أدناه (إجراء سابق) وسوف يركز تنفيذ هذه الاستراتيجية على تغييرات تشريعية صادقة المجلس النواب عليها في الفترة الأخيرة، والمتمثلة في: (1) إقرار قانون طارئ لإعادة هيكلة المصارف (إجراء سابق)، (2) موافقة مجلس النواب على مشروع قانون ضوابط رأس المال وحدود السحوبات النقدية، وهو القانون الذي وافق عليه مجلس الوزراء (إجراء سابق، انظر الفقرة رقم XX)، وأخيرا (3) التغييرات التي طالت قانون سريّة المصارف وجعلته يتوافق مع المعايير الدولية (إجراء سابق، انظر الفقرة رقم XX).

**4. كمرحلة أولية، سوف نُعيد إلى حد كبير تكوين رأس مال مصرف لبنان إلى المستوى السليم.** وفي ذلك الصدد، تشير التقديرات التي أجريناها إلى ضخامة رأس المال السلبي المتراكم في مصرف لبنان، حيث يزيد عن 60 مليار دولارا أمريكيا، غير أن القيمة الحقيقية بحاجة إلى مزيد من التدقيق. فضلا عن ذلك، سوف يتكبّد مصرف لبنان خسائر أخرى من جراء إعادة هيكلة الدين الحكومي وتوحيد أسعار الصرف.

- ومن أجل التأكد من احتياجات رأس المال، نعكف حاليا على إجراء مراجعة محددة الغرض للميزانية العمومية لمصرف لبنان حيث تتولى ذلك شركة (KPMG) إحدى الشركات الدولية المرموقة، بناء على المعايير التي وضعها صندوق النقد الدولي. وقد اكتملت المرحلة الأولى لهذه المراجعة التي تركزت على صافي احتياطات النقد الأجنبي، وقد شاركنا نتائج هذه المرحلة مع خبراء صندوق النقد الدولي (إجراء سابق).

- نحن ملتزمون بإكمال ونشر الملخص التنفيذي لهذه المراجعة المحددة الغرض بحلول نهاية شهر تموز 2022 (معياري هيكلي) وهي تشتمل على صافي الموجودات والأصول المحلية التي تعتبر نتائجها ذات أهمية كبرى لاستراتيجية القطاع المالي واسع النطاق.

- بناء على نتائج هذه المراجعة المحددة الغرض، سوف نشطب بدءا من بدء جزءا كبيرا (نحو 60 مليار دولارا) من التزامات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إزاء البنوك التجارية وذلك من أجل إغلاق صافي وضع المصرف فيما يتعلق بالعملات الأجنبية المفتوحة. وتتضمن الاستراتيجية التي صممناها أيضا إعادة رسملة مصرف لبنان جزئيا بسندات سيادية قدرها 2.5 مليار دولارا أمريكيا يمكن زيادتها إذا اتسق ذلك مع قدرة الدولة على تحمل أعباء الدين العام. أما ما تبقى من الخسائر السلبية في رأس المال، فسوف تُلغى تدريجيا على مدى 5 سنوات.

**5. في المرحلة الثانية، سوف يستلزم الأمر إعادة رسملة البنوك التجارية القابلة للاستمرار، بالتوازي مع حلّ البنوك غير القابلة للاستمرار، من أجل إيجاد نظام مصرفي يتوافق مع اقتصاد قوي في لبنان، ويكون نظاما قادرا على دعم تعافي الاقتصاد الوطني.** من الضروري إعادة رسملة البنوك التجارية لتسوية الخسائر الناجمة عن إعادة هيكلة الديون السيادية والتزامات مصرف لبنان، وتعثّر محافظ القروض الخاصة بها، ووقع توحيد سعر الصرف على ميزانيات هذه المصارف. وسوف يتطلب ذلك إسهامات كبيرة من المساهمين والدائنين للبنك من غير أصحاب الودائع. ومع ذلك، لن يكفي هذا لإعادة البنوك إلى حالتها الصحية لاسيما إذا نظرنا إلى حجم الخسائر. وبالنظر إلى عدم وجود خيارات أخرى، فسوف يستلزم الأمر مساهمات ضخمة من كبار المودعين. وفي هذا الإطار، تركز استراتيجية القطاع المصرفي على المراحل والمبادئ الآتية:

- مراعاة ترتيبية الحقوق عند استيعاب أو امتصاص الخسائر ويكون ذلك أولا بشطب رأس المال، وسندات المديونيات الثانوية، ثم ودائع الأطراف ذات الصلة.



- حماية كل مودع في كل بنك (تبعاً لتقييم الهيئة الرقابية لطاقة وإمكانية استمرار البنك ذي الصلة) وفي حدود تصل إلى 100,000 دولاراً على الأقل. وفي تطبيق ما سبق، لن تشمل هذه الحماية أية زيادة رصيد طرأت على حساب المودع بعد تاريخ 31 آذار 2022.
  - إكمال الرسملة الداخلية الشاملة للبنوك. ضمناً سوف يعني ذلك، فيما يتعلق بالودائع التي تتخطى الحد الأدنى المستفيد من الحماية، أما تحويلها إلى حصص ملكية أو حذف جزء منها، كما تحويل جزء من ودائع العملات الأجنبية إلى الليرة بأسعار صرف ليست تبعاً لسعر سوق القطع. وتحقيقاً لهذه الغاية، ولكي نحدد حجم متطلبات الرسملة الداخلية للبنوك الفردية وإعادة صياغة ميزانياتها العمومية، فقد شرعنا في تقييم الخسائر وبنية الودائع لكل بنك على حدة وذلك لأكثر من 14 بنكاً (ما يمثل 83% من مجمل الأصول) عن طريق لجنة الرقابة على المصارف بمساعدة من شركات دولية مرموقة حسب المعايير المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي (إجراء سابق). وإننا ملتزمون بإنجاز هذه التقييمات بنهاية شهر أيلول 2022 (المعيار الهيكلي بنهاية أيلول 2022).
  - ضخ رأس مال جديد في البنوك القابلة للاستمرار: سوف نطلب من المساهمين السابقين أو الجدد أو كليهما الالتزام بضخ رأس مال جديد في البنوك التي اعتبرتها اللجنة قابلة للاستمرار بناء على التحليل الرقابي لخطط عمل هذه البنوك بعد إعادة الرسملة الداخلية. وفي هذا الخصوص، سوف يأتي الاتفاق على خطط الرسملة الموثوقة والمحددة بإطار زمني على وجه السرعة لاستعادة الحد الأدنى لكفاية رأس المال.
  - ولأغراض تتعلق بالسيولة، من الممكن أن يتم إعادة الودائع المتبقية بالدولار الأمريكي والليرة أو كليهما بسعر يُحدده السوق.
  - حل كافة البنوك غير القابلة للاستمرار عن طريق الإجراءات الفورية التي سوف تُطبق بمقتضى القانون الطارئ لإعادة هيكلة المصارف (المعيار الهيكلي مُستهدف بنهاية تشرين الثاني 2022).
  - الحد من أي مسار يتسبب في اللجوء إلى الموارد العامة، بما يتماشى مع القدرة على تحمل الدين وبصورة لا تهدف إلا إلى تحسين الوضع الرأسمالي لمصرف لبنان.
6. على المدى البعيد، نبقى ملتزمين بتعزيز الإطار التنظيمي الكامل للقطاع المصرفي، بما يشمل مراجعة أطر التشريعات المصرفية الأساسية، وأطر الإشراف، والحل، وتأمين الودائع من أجل المحافظة على سلامة النظام المصرفي وإعادة الثقة فيه إلى مستوياتها المعهودة. وذلك من الأهمية بمكان حتى نمنع تراكم الثغرات في النظام المصرفي ونضمن حمايته ضد المخاطر التي قد تتسبب في ظهور أزمات لاحقة. ولتحقيق هذه الغاية، سوف نتولى تعزيز الاختصاصات والحوكمة والوصول إلى المعلومات، والحماية القانونية، واستقلال ومساءلة لجنة الرقابة على المصارف، وزيادة كفاءتها من حيث التدخلات المبكرة (المعيار الهيكلي مُستهدف بنهاية أيلول 2023). وسوف نتولى الإصلاح الشامل لنظام اتخاذ القرار حتى يتماشى مع أهم خصائص النظم الفعالة لاتخاذ القرار لدى مجلس تحقيق الاستقرار المالي (المعيار الهيكلي مُستهدف بنهاية كانون الأول 2023) ومواءمة برامج تأمين الودائع مع أهم الأسس والمبادئ الخاصة بالنظم الفعالة للتأمين على الودائع (المعيار الهيكلي مُستهدف بنهاية كانون الأول 2023). فالاستراتيجية الكلية سوف تستهدف بناء شبكة أمان مالية استباقية لمعالجة التحديات المتأصلة في نماذج العمل المعاد تشكيلها للمصارف، حيث تتميز بدعم نمو القطاع الخاص بدلا من الاعتماد على علاقة المصارف بالقطاع العام التي سادت في السنوات السابقة.

## 7. سياسة المالية العامة واستدامة الدين

8. إن استعادة الملاءة المالية تعد أولوية مُلحة لتعزيز الثقة في الدولة وتقديم الخدمات الحيوية العامة. بعد سنوات عديدة من العجز الكبير، وضعف الإيرادات، والهدر والافراط في الإنفاق، وتضخم الدين العام إلى مستويات غير مستدامة، وقد أصبح جزء منه الآن ضمن المتأخرات على الحكومة بعد عجزها عن السداد. في أعقاب الأزمة، انهارت الإيرادات المالية، وأدت موارد التمويل المحدودة إلى انكماش حاد في الإنفاق، وإدارة عامة تكاد لا تؤدي أبسط مهامها. وسوف يستدعي ذلك بذل جهود لا يستهان بها على



مدى سنوات عديدة لاستعادة استدامة الدين وخلق حيز مالي للإنفاق في المجالات ذات الأولوية التي تشتد الحاجة إليها كالحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والبنية التحتية.

9. **على المدى القصير، تنصب جهودنا فيما يتعلق بالمالية العامة على معالجة الوضع الطارئ والنتائج عن الأزمة المتشعبة، كما واحتواء مكامن الخلل . وفي هذا الصدد، فإن الموازنة التي تم اعتمادها مؤخراً لعام 2022 (إجراء سابق) تسمح بارتفاع العجز المالي إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي لدعم الإنفاق الاجتماعي الأكثر أهمية وتخفيف العبء عن الفئات الأكثر ضعفاً والبدء في معالجة الأثر الاجتماعي للأزمة على السكان. ومن شأنها أيضاً المساهمة بالتعافي الجزئي في جانب الموارد البشرية وغيرها من النفقات التي تأكلت بشكل كبير في العامين الماضيين بسبب تفاقم التضخم. وعلى وجه الخصوص، فقد كانت هناك ضرورة لزيادة الرواتب عن طريق تخصيص المنح الاجتماعية لاستئناف الخدمات العامة التي كانت على وشك الانهيار رغم أن ذلك الإجراء لم يقطع شوطاً طويلاً في درء التدهور الحاد في رواتب القطاع العام. وستركز جهودنا المتعلقة بالإيرادات على إعادة بناء قدرة تحصيل الضرائب ورسوم الجمارك من خلال تعزيز الإدارة وتحسين الامتثال الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقييم التعرفة الجمركية على الواردات بسعر الصرف الرسمي الموحد الجديد وسنضيف عدة رسوم أخرى. يُغطى العجز المستهدف في موازنة الدولة من التمويل المتاح خارجياً، وسنبتعد عن التمويل المحلي نظراً لمواطن الضعف الحالية وهشاشة القطاع المصرفي.**

10. **و على المدى المتوسط والطويل، تستهدف استراتيجيتنا المالية وضع الدين على مسار تراجع من خلال إدخال تعديلات مالية تدريجية تصحبها إصلاحات دائمة واستراتيجية لإعادة هيكلة الديون (انظر الفقرات 11 و 12). لقد اتفقنا، ووافقنا على استراتيجية متوسطة الأجل للمالية العامة واستدامة الدين (إجراء سابق) من شأنها إفساح المجال لزيادة الإنفاق على الجانب الاجتماعي والبنية التحتية مع ضمان الاستدامة المالية. سيستهدف البرنامج إجراء تعديلات تراكمية في الرصيد الأولي يبلغ حوالي [6] في المائة من إجمالي الناتج المحلي وتحقيق فائض أولي بنسبة [1] في المائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2026، بما يتسق مع القدرة على تحمل الدين والتمويل الخارجي المتاح. سيحقق هذا التعديل توازناً مناسباً بين حاجة لبنان إلى تعزيز ماليته العامة ومساهمات الدائنين عن طريق عملية إعادة هيكلة الدين. وفي الوقت ذاته، سيفسح مجالاً للإنفاق الضروري ذي الأولوية على البرامج الاجتماعية المستهدفة، وإعادة إعمار مرفأ بيروت وتنميته. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيوافق مجلس النواب على موازنة 2023 والإطار المالي متوسط المدى للفترة من 2023 إلى 2025 بما يتفق مع أهداف البرنامج (المعيار الهيكلي مُستهدف بنهاية كانون الاول 2022).**

11. **نهدف إلى تحقيق هذا التعديل من خلال مجموعة من تدابير النفقات والإيرادات:**

- ستكون تدابير إدارة الإيرادات حاسمة لتحسين الامتثال وضبط أوضاع المالية العامة. ويشمل ذلك: (1) إنشاء وحدة لكبار المدنيين لاسترداد متأخرات الضرائب؛ (2) إعادة إطلاق دائرة كبار المكلفين بموجب معايير جديدة للأهلية؛ (3) إدراج ضريبة القيمة المضافة على كبار المكلفين في الدائرة؛ (4) إطلاق برنامج تقسيط سداد الضريبة مصمم بعناية لجميع المكلفين (المعيار الهيكلي مُستهدف بنهاية كانون الاول 2022)؛ (5) تعزيز برنامج التدقيق الجمركي اللاحق لكبار المكلفين والمكلفين ذوي الخطورة؛ (6) دمج مديرية ضريبة القيمة المضافة والإيرادات وإعداد وتنفيذ برنامج مشغل اقتصادي معتمد للأغراض الجمركية، وبرنامج النافذة الواحدة بقيادة الجمارك؛ (7) إعداد برنامج جمارك مؤقتة قوية لمرفأ بيروت.
- ستركز تدابير السياسة الضريبية على توسعة القاعدة الضريبية وزيادة الرسوم تدريجياً، بما في ذلك: (1) ترشيح حوافز ضريبة الدخل وإعفاءات ضريبة القيمة المضافة (التي سيتم إدراجها في موازنة عام 2023)، (2) زيادة معدلات الضريبة الانتقائية على المشروبات الكحولية والمشروبات السكرية وأصناف من السيارات (سيتم تضمينها في موازنة 2023)، (3) الزيادة التدريجية للنسبة القانونية لضريبة القيمة المضافة من 11 إلى 15 في المائة على مدى عامين، (4) تعزيز ضريبة العقارات والممتلكات المبنية، (5) معالجة الانتهاكات والتعديلات على ضرائب الدولة (؟؟؟)، (5) إصلاح سياسات التعرفة الجمركية. وإجراء تشخيص ضريبي شامل وتحديد التدابير الإضافية الممكنة للإيرادات، طلبنا مساعدة فنية من الصندوق، وستفيدنا نتائجها في إعداد موازنة 2023 ووضع إطار مالي متوسط الأجل.
- **مراجعة نظام الإنفاق العام ستساعد على تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق وتحديد السبل الممكنة لبيان أولويات الإنفاق وتبسيطها. سنبدأ سلسلة متعاقبة من المراجعات المركزة، بهدف تناول الحكومة المركزية بأكملها على مدى فترة عامين.**



سنجري مراجعة مبكرة لموظفي الخدمات المدنية بالإضافة إلى حصر جميع المناصب الحكومية والعامّة، والأجور، والأوصاف الوظيفية (المعيار الهيكلي مُستهدف بنهاية كانون الاول 2022). سيساعدنا هذا في تحديد الفرص الممكنة لتحقيق الوفر من خلال مراجعة كل من المستويات والمهارات، بما يتوافق مع التقديم الفعّال للخدمات العامّة (المعيار الهيكلي مُستهدف بنهاية حزيران 2023). بالإضافة إلى ذلك، سنقوم بمراجعة أنظمة المعاش والتقاعد لموظفي القطاع العام والقطاع الخاص (المعيار الهيكلي مُستهدف بنهاية حزيران 2023).

12. لتعزيز مصداقية الإصلاح في القطاع العام، نلتزم بإجراء إصلاحات واسعة النطاق لإدارة المالية العامّة. على وجه الخصوص، تتناول خطتنا ما يلي:

- اعتماد قانون حديث لإدارة المالية العامّة (قانون نظام الموازنة) يتفق مع المعايير الدولية للممارسات المثلى ليحل محل قانون المحاسبة العمومية القديم لعام 1963 وسيكون بمثابة خارطة طريق شاملة لإدارة المالية العامّة (المعيار الهيكلي مُستهدف بنهاية ايلول 2023). سيتطلب القانون تنفيذ إطار مالي متوسط المدى يتوافق مع أهداف وغايات المالية العامّة، وإدارة المخاطر المالية وإنجاز حساب الخزينة الموحد، والإدراج في الموازنة للأموال التي كانت تصرف من خارج الموازنة وإلغاء آلية السلف النقدية. سيمهّد هذا القانون لإعداد موازنة مفصلة على المدى المتوسط.
- إنشاء حساب الخزينة الموحد وتحسين الممارسات المعتمدة في إدارة السيولة. سيتم توحيد جميع حسابات الحكومة المركزية في إطار حساب الخزينة الموحد (الحساب 36)، وسيكون لوزارة المالية صلاحية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالحسابات الأخرى المفتوحة من قبل المؤسسات العامّة والبلديات. سيسهل قانون السرية المصرفية المعدل هذه العملية، وسنقوم أيضًا بتعديل القانون 89/49 الذي يسمح حالياً للمؤسسات العامّة والبلديات بفتح حسابات باسمها داخل مصرف لبنان.
- معالجة متأخرات الإنفاق وتعزيز ضوابط الالتزام. لطالما كانت متأخرات المدفوعات الحكومية مشكلة طويلة الأمد في لبنان، وأدت الأزمة الحالية ومحدودية مصادر التمويل إلى تراكمها بشكل بالغ. لتناول هذه المشكلة، سنقوم بإجراء تقدير دقيق ومراجعة للمتأخرات الحالية وإعداد خطة استراتيجية للتخلص منها ومراقبتها (المعيار الهيكلي مُستهدف بنهاية ايلول 2022). ولتجنب تكرار تراكم المتأخرات، سنعمل على تعزيز ضوابط الالتزام وربطها بالتخطيط النقدي، لضمان عدم إبرام العقود دون توفر مخصصات (غير) كافية.
- تعزيز ممارسات إدارة الاستثمار العام سيكون من الأهمية بمكان لتحقيق أقصى قدر من الاستيعاب والاستفادة من التوسع المتوقع في الاستثمارات التي دعمها مؤتمر سيدر (المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات). سنتأكد من أن قانون المشتريات الجديد الذي وافق عليه مجلس النواب في عام 2020، سيصبح نافذاً بالكامل (المعيار الهيكلي مُستهدف بنهاية ايلول 2022). سيتطلب ذلك الموافقة على جميع التشريعات الثانوية، وإنشاء منصة إلكترونية للمشتريات والنماذج القياسية للمزادات.
- معالجة الفجوات الإحصائية في البيانات بوزارة المالية. وفي هذا الصدد، سنلجأ إلى المساعدة الفنية من إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي بشأن تقارير إحصاءات مالية الحكومة.

## الأهداف الرئيسية لإعادة هيكلة الدين

12- حكومتنا ملتزمة باستدامة مسار الدين العام. عازمون على تقليل الدين العام إلى ما دون 100% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2026 وكذلك إلى 76 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2032، وسيتحقق ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات منها ضبط أوضاع المالية العامّة (fiscal consolidation) ووضع سياسات تُعزز النمو وإصلاح المالية العامّة لدينا وإعادة



هيكله الدين. سنقوم بتخفيض احتياجاتنا التمويلية الإجمالية إلى ما متوسطه 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2022- (وبما لا يزيد عن 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أي عام). ونظرا لعدم قدرة لبنان على الوصول إلى أسواق المال العالمية، سيكون جميع ما نحصل عليه من تمويل تقريبا من المصادر الدولية الرسمية.

**13- تحقيق أهداف الدين العام لدينا تتطلب إعادة هيكلة سندات اليورو بوند، لذا تواصلنا مع الدائنين لبدء مناقشات إعادة الهيكلة بطريقة منظمة. وبالتشاور مع مستشارينا القانونيين والماليين، أعدنا استراتيجية لإعادة هيكلة الدين العام، أقرها مجلس الوزراء). كذلك نشرنا بيانات شاملة عن رصيد الدين الحكومي المستحق، ونظمنا اجتماعًا مع (لجنة الدائنين التي تُمثل كبار حاملي السندات التجارية (بتاريخ x نيسان) لبدء مناقشة ضوابط إعادة الهيكلة وتقديم معلومات عن حالة الاقتصاد الكلي وبرنامج الإصلاح الحكومي.**

### **إصلاحات المصرف المركزي والسياسة النقدية وسعر الصرف وتدابير إدارة تدفقات رأس المال (CFMs)**

**14- نُقر بأن نظام الصرف الحالي لم يُعد مستدامًا، فقبل حدوث الأزمة، كان مصرف لبنان يستخدم عمليات مالية غير تقليدية لجذب التدفقات النقدية للداخل ودعم تثبيت سعر الصرف، وبصورة غير مباشرة، تمويل عجز الموازنة. وفي أعقاب خروج رأس المال والودائع الكبرى، نشأت ظاهرة تعدد أسعار الصرف، لتخسر العملة 90 في المائة تقريبًا من قيمتها في السوق الموازية منذ تشرين الأول 2019، الأمر الذي زاد من حدة التضخم ليصل معدله إلى ثلاثة أرقام حاليًا (أي ما فوق الـ 100٪). وفي ذات الوقت لم تسمح التسهيلات العديدة- المخصصة- الصادرة عن مصرف لبنان إلا بعدد محدود من المعاملات بنسب إهلاك منخفضة، في حين أدى دعم بعض الواردات إلى استنفاد حيز كبير من الاحتياطات. أصبح النظام معقدًا ومشوهاً بسبب تعددية أسعار الصرف وصار عُرضة لسوء الاستخدام نظرًا لافتقاره إلى الشفافية والوضوح. ولذا نُقر بالحاجة إلى إنشاء هيكل نقدي جديد لاستعادة الثقة وكبح جماح التضخم وانخفاض سعر الصرف، ووضع آلية شفافة تعتمد على السوق في تحديد أسعار الفائدة والصرف. وفي هذا الصدد، قمنا بتوحيد سعر الصرف للمعاملات المصرّح بها (إجراء سابق) بعد تحويل منصة "صيرفة" إلى منصة تداول ملائمة تجري من خلالها جميع المعاملات المصرّح بها ويُحدد سعر الصرف فيها على أساس يومي.**

**15- لتجنب استمرار خروج رأس المال، الأمر الذي أثقل كاهل المصارف وسعر الصرف بضغوط لا تُحتمل، يجب فرض تدابير مؤقتة لإدارة تدفقات رأس المال. اعتبارًا من x نيسان وطبقًا لقانون إدارة تدفق رأس المال الجديد، تعمل المصارف بموجب تدابير مؤقتة لإدارة رأس المال وتُطبق قيودًا على سحب الودائع. سنراقب عن كثب تطبيق تدابير إدارة تدفق رأس المال وسنتخذ الإجراءات الضرورية لتعديل القانون عند اللزوم. وعلى المدى القريب سنُبقي على تطبيق حدود لعمليات السحب النقدي ومعاملات خروج رأس المال ومدفوعات الحساب الجاري والتحويلات للخارج. وسيختلف تطبيق هذه التدابير كما يلزم على مستوى المعاملات للحد من اضطراب نظام الدفع وضمن تنفيذ المعاملات الأساسية. ستستلزم هذه القيود إعادة نظر وتقييم تبعًا لتطور الظروف وسيكون تخفيفها التدريجي مرهونًا بتحسّن ميزان المدفوعات والسلامة المالية للمصارف. وعلى وجه الخصوص، سيعتمد تقييم حدود سحب الودائع، على مستوى سيولة القطاع المالي تبعًا للتطورات المستقبلية بما يضمن إمكانية الالتزام بتلك الحدود بمرور الوقت.**

**16- سيُسمح بتحريك سعر الصرف الرسمي وسيقتصر التدخل في سوق صرف العملات الأجنبية على الحد من التقلب الشديد في أسعار الصرف. سيعمل استمرار تطبيق تدابير إدارة تدفق رأس المال على تقليل الطلب على العملات الأجنبية ويُتيح سعر صرف متوازن مع قلة استخدام الاحتياطات الرسمية المحدودة. سنقوم بالحد من تدخلاتنا لتجنب اضطراب السوق دون الحؤول بتغيير اتجاهه. وسنواصل عمليات شراء العملة الأجنبية (بطريقة منظمة وشفافة) عندما تُتاح فرص لذلك لإعادة بناء احتياطاتنا تدريجيًا وصولًا إلى مستويات قوية. وخلال هذه الفترة الانتقالية، إذا تجاوز البيع التراكمي للعملات الأجنبية خلال خمسة أيام 100 مليون دولار أمريكي، سنعقد مشاورات مع صندوق النقد الدولي للوقوف على مدى لزوم إجراء تعديلات بالسياسة النقدية.**

**17- سنسترشد في سياستنا النقدية بمدى الحاجة إلى خفض التضخم بصورة مستمرة ودعم جهودنا الرامية لإعادة بناء الاحتياطي من العملات الأجنبية، وتحقيقًا لهذه الغاية، سنعمل على الحد من نمو احتياطي المال (reserve money) ولن نترك**



صافي الاحتياطات الدولية يهبط لما دون الحد الأدنى المقرر في برنامجنا (جدول معايير الأداء الكمي xx). وفي ذات الوقت، سنطبق سعرا جديدا ثابتا للفائدة لإدارة السيولة المتاحة للمصارف على المدى القصير وبالليرة اللبنانية.

**18- لدعم مصرف لبنان في تحقيق أهداف سياسته النقدية، نحن بصدد إنهاء العمل بممارسة المصرف المركزي نهج تمويل عجز الموازنة.** برنامجنا يتفادى أي تمويل آخر مباشر للموازنة من مصرف لبنان (**معياري أداء مستمر**) بوسائل منها مشتريات الأوراق المالية الحكومية في السوق الأولية واستخدام تسهيلات السحب على المكشوف ودعم مدفوعات الفائدة.

**19- يجب علينا اتخاذ التدابير الضرورية لرفع كفاءة حوكمة المصرف المركزي واستقلاليته الذاتية وتعزيز إطاره المؤسسي.** سنسترشد في إصلاحاتنا للمصرف بتقييم الضمانات الوقائية (Fund's safeguards assessment) المعتمدة لدى صندوق النقد التي ستجري قبل تموز 2022، وبناء على ذلك التقييم سنقوم بإعداد وتطبيق تشريع جديد للمصرف المركزي بنهاية آذار 2023 (**المعيار الهيكلي لنهاية 2023**). سنستهدف (1) منع مصرف لبنان من تمويل عجز الخزينة، (2) تعزيز الرقابة العامة على مصرف لبنان، (3) تطبيق آليات صناعة قرار توافقية بالإدارة التنفيذية لمصرف لبنان، (4) وتعزيز متطلبات تعيين إدارته وتدابير حماية موظفيه، (5)، (6) تعزيز الاستقلالية المؤسسية والمالية لمصرف لبنان، (7) حصر اختصاصات مصرف لبنان بما يتماشى مع أفضل الممارسات (ومن ذلك الانسحاب من الأنشطة غير الأساسية)، (8) وتعزيز الأحكام بشأن تضارب المصالح. كذلك سنقوم بفصل مصرف لبنان عن دوره الحالي في هيئة التحقيقات الخاصة، وهيئة الأسواق المالية، ولجنة التحقيق الخاصة، والمجلس الأعلى للمصارف. وفي سبيل ضمان سلامة واتساق المعايير والممارسات المحاسبية وتعزيز الشفافية، فإننا نخطط لقيام المجلس المركزي للمصرف باعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS كإطار لإعداد التقارير المالية في مصرف لبنان (**المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية كانون الاول 2022**). أخيرًا، نخطط لأن يُطبق المجلس المركزي لمصرف لبنان قواعد سلوك مهني متطورة (يجري إعدادها بالتشاور مع موظفي المصرف) تسري على جميع المسؤولين (من حاكم ونواب الحاكم وأعضاء مجلس الإدارة مستقبلاً) وموظفي المصرف (**المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية تموز 2022**).

### الحماية الاجتماعية

**20- تتركز أولويتنا الحالية على دعم الفئات الأكثر ضعفًا الذين تأثروا بشدة بهذه الأزمة.** تغطية البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) لا تكفي لمعالجة ظاهرة الفقر الشديد التي تفاقمت جراء أزمات متعددة. نحن عازمون على مساعدة الأسر ومواصلة تعزيز وتوسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية، وتحقيقًا لهذه الغاية، نعرض التزاماتنا الفورية فيما يأتي:

أ- تطبيق مشروع شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ (ESSN)، ضمن إطار شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ الممولة من البنك الدولي، أطلقنا بالفعل برنامج التحويلات النقدية لـ 150,000 أسرة من الأسر الأشد فقرًا (من 43,000 حاليًا تستفيد من البرنامج الوطني الحالي لدعم الأسر الأكثر فقرًا) أو حوالي 680,000 فردًا. يستفيد من البرنامج حوالي 95 في المائة من الأسر التي تعاني الفقر الشديد ويُقدم البرنامج حوالة شهرية بقيمة 20 دولارا لكل فرد من أفراد الأسرة، بالإضافة إلى قيمة ثابتة بواقع 25 دولارا لكل أسرة، كما سيغطي البرنامج التكاليف المباشرة للتعليم لـ 87,000 طفل.

ب- إطلاق برنامج التغطية الواسعة للمساعدات النقدية (BCCT) المعروف بالبطاقة التمويلية. وهذا برنامج مؤقت يُقدم مساعدة لمدة سنة واحدة للمستفيدين غير المشمولين ضمن البرنامج الوطني الحالي لدعم الأسر الأكثر فقرًا أو مشروع شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ. وسيحصل المستفيدون على تحويلات شهرية بقيمة 25 دولارا لكل فرد من أفراد الأسرة بالإضافة إلى 15 دولارا لكل فرد يبلغ من العمر 64 أو أكثر، على أن يقتصر الحد الأقصى لتلك المساعدات على 126 دولارا لكل أسرة. ينتظر تمويل هذا البرنامج موافقة البنك الدولي.

ج- تطوير سجل اجتماعي وطني متكامل. سوف نقوم مستقبلاً، وتأسيسًا على المنصة الإلكترونية IMPACT، بتطوير سجل اجتماعي وطني متكامل (**المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية حزيران 2023**) يُحقق التآزر بين جميع برامج الحماية الاجتماعية ويعمل على تجنب الازدواج فيما بينها، كما سنوسع نطاق تغطية برامج المساعدات الاجتماعية لتتطور بشكل تصاعدي، بمساعدة البنك الدولي وغيره من الجهات المانحة لتشمل برامج تستهدف فئات محددة من المجتمع - مثل الأسر التي تعولها النساء والأسر التي بها أفراد ذوي إعاقات شديدة، فهدفنا زيادة التغطية للمستفيدين منخفضي الدخل من 95 في المائة من الفئات الأكثر



فقراً (يُمثلون 21 في المائة من اللبنانيين) إلى 100 في المائة من جميع اللبنانيين تحت خط الفقر الشديد (يُمثلون حاليًا 45 في المائة من اللبنانيين)، وتحقيقًا لهذه الغاية، سيضع البرنامج حدًا للإنفاق ببرامجنا الكبرى - البرنامج الوطني الحالي لدعم الأسر الأكثر فقرًا و مشروع شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ و برنامج التغطية الواسعة للمساعدات النقدية. (معيار أداء)

## المؤسسات المملوكة للدولة وقطاع الكهرباء

**21. نلتزم بإجراء إصلاحات شاملة بقطاع المؤسسات المملوكة للدولة لتحسين الجدوى التشغيلية والمالية والحد من المخاطر المالية العامة.** ونضع ضمن أولويتنا تحديث الإطار القانوني وتقليل التكاليف المالية بشكل ملحوظ من خلال المساءلة والشفافية ومراقبة تلك الجهات، كما تشمل خطتنا التدابير الخاصة الآتية:

- رفع مستوى الشفافية والمراقبة في المؤسسات المملوكة للدولة: سوف نتواصل مع شركة مرموقة ومستقلة لإجراء مراجعة تشغيلية وتدقيق مالي لمؤسسة كهرباء لبنان، ومرفأ بيروت، ومطار بيروت، وكازينو لبنان وشركة طيران الشرق الأوسط ومشغلي الاتصالات وإدارة حصر التبغ والتبناك اللبنانية- الربيجي (المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية ايلول 2022). وسوف تنتهي عمليات المراجعة وتنشر بنهاية شهر آذار 2023 (المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية آذار 2023). وبالإضافة إلى ذلك، ولتقديم نظرة عامة حول القطاع، سوف نقوم بإعداد ونشر جرد شامل لكافة المؤسسات المملوكة للدولة وحساباتها المالية، بما في ذلك تلك التي تشرف عليها وزارة المالية والمؤسسات الأخرى التي تقع تحت وصاية الوزارات التنفيذية ومصرف لبنان (المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية آذار 2023)، وسوف يشمل الجرد العام، والذي سوف يتم إجراؤه سنويًا، الحسابات المالية المجمعة والمؤشرات التي سوف تفتح الباب أمام إجراء تحليل دقيق.

- تعزيز الإطار القانوني للمؤسسات المملوكة للدولة وترتيبات الملكية: يعد الإطار القانوني الحالي للمؤسسات المملوكة للدولة قديم وغير مكتمل، ولا يحدد الملكية والمراقبة ووظائف رسم السياسات بشكل واضح. سوف نقوم بإعداد استراتيجية ملكية للمؤسسات المملوكة للدولة واعتمادها من مجلس الوزراء (المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية آذار 2023). وسوف تشمل الاستراتيجية، التي تركز على خطة عمل ذات إطار زمني للإصلاح، من بين أمور أخرى ماهية ملكية الدولة لتلك المؤسسات وإطار حوكمة جديد والعلاقة بين الجهات الحكومية، وتكون بمثابة دليل إرشادي لتوقعات الحوكمة المؤسسية ورصد الأداء والإبلاغ والإفصاح. وبناء على تلك الاستراتيجية، سوف نقوم بإعداد واعتماد قانون جديد للمؤسسات المملوكة للدولة يتوافق مع المعايير الدولية (المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية ايلول 2023)، وسوف يتم فرز جميع الشركات المملوكة من الدولة، وتقسيمها إلى شركات من أجل (1) الاحتفاظ بها تحت إدارة الدولة ؛ (2) أو تخصيصها أو (3) تصفيتها (المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية شهر آذار 2024).

**13. نعتزم معالجة أوجه القصور التي طال أمدها في قطاع الكهرباء والتي كانت العائق الرئيسي أمام النمو وأثقلت كاهل المالية العامة.** ظل قطاع الكهرباء يعمل وهو يعاني من أوجه قصور كبيرة لعقود طويلة، شهدت سوء الإدارة، والاعتماد على الفيول الباهظ التكلفة لتوليد الكهرباء، وتعريفه الكهرباء التي هي أدنى بكثير من التكلفة، وخسائر عالية في الشبكة والتحصيّل. وأدت أوجه القصور تلك إلى نقص كبير في الإمداد، واعتماد المؤسسة على دعم كبير من الخزينة بلغ في المتوسط حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي في العقد الماضي. وفي ظل الظروف الحالية، يمكن للمؤسسة توفير الكهرباء لمدة 3 إلى 4 ساعات يوميًا فقط، الأمر الذي يدفع المستهلكين إلى الاعتماد على مولدات خاصة باهظة التكلفة. ولتحقيق هذا الغرض، أقر مجلس الوزراء خطة شاملة تهدف إلى وضع قطاع الكهرباء على مسار مستدام، مع ضمان خدمات كهرباء يُعتمد عليها (إجراء سابق). كما اعتمد البنك الدولي هذه الخطة التي تحتاج إلى طلب قرض آخر. وتقوم خطتنا على أربعة ركائز محورية تحتاج إلى معالجة فورية وبشكل متزامن:

- زيادة وتنويع مصادر الطاقة. يكمن هدفنا الفوري في زيادة الإمداد إلى 8-9 ساعات يوميًا، اعتمادًا على الكهرباء الإقليمية واستيراد الغاز من الأردن ومصر. كما (أبرمنا) اتفاقية مع الأردن لاستيراد متوسط فائض 200 ميغاواط من الكهرباء الأردنية، أي ما يعادل ساعتين يوميًا من الإمداد الإضافي بالكهرباء. كما (وقعنا اتفاقية مدتها 10 سنوات) مع مصر لتوريد الغاز الطبيعي عبر خط الغاز العربي، وهذا بدوره سوف يسمح بتوليد إضافي يبلغ حوالي 400 ميغاواط (أربع ساعات يوميًا) وعلى المدى المتوسط، سوف تقوم المؤسسة بإمداد الطاقة لمدة 16 إلى 18 ساعة يوميًا، من خلال



البنية التحتية الحالية والمؤقتة عن طريق تغيير مزيج الطاقة نحو توليد طاقة بالغاز الأكثر كفاءة ومصادر الطاقة المتجددة، ومن خلال تشغيل محطتين جديدتين لتوليد الطاقة بمشاركة القطاع الخاص وخطة محتملة لمحطة ثالثة يمكن النظر فيها لاحقاً. ولتحقيق هذا الغرض، سوف نطلق مناقصة للمحطتين على أمل الحصول على استجابة جيدة من شركات دولية مرموقة تواصلت معنا مؤخراً وبشروط تمويل مواتية محتملة. كما نستهدف زيادة إمداد الكهرباء ليصل من 20 إلى 24 ساعة بحلول عام 2025.

• **تحسين الأداء المالي والشفافية المالية بمؤسسة كهرباء لبنان.** تم تثبيت تعريفة الكهرباء بالليرة اللبنانية عند نفس المستوى منذ عام 1994، وهناك حاجة ماسة إلى تعديل التعريفة لمعالجة الخسائر المالية الكبيرة للمؤسسة. وندعّم اعتماد وتنفيذ منهجية تعريفة تحقق سعر استرداد التكاليف بحلول 2025. وفي هذا السياق، سوف تكون خطوتنا الأولى زيادة متوسط التعريفة الأساسية ليصبح 12 سنتاً أمريكياً / كيلواط-ساعة، في موعد لا يتجاوز [شهرين] بعد استيراد الغاز من مصر، أو استيراد الكهرباء من الأردن، ثم إلى 18 سنتاً أمريكياً / كيلواط ساعة بمجرد زيادة إمدادات الكهرباء. ولحماية الفئات الأكثر هشاشة، لن تطبق التعريفة الجديدة على المستهلكين الذي يستهلكون أقل من 300 كيلو واط-ساعة / شهرياً، وسوف نعتد أيضاً آلية مؤشر تعديل التعريفة لتعكس تقلبات أسعار النفط العالمية وسعر الصرف، مع مراجعة شهرية للتعريفات. وسوف تضع وزارة الطاقة والمياه (بالتشاور مع مؤسسة كهرباء لبنان ووزارة المالية) آلية لإدارة السيولة (Cash Waterfall) التي سوف تحدد مكان إيداع التحصيلات النقدية للمؤسسة من مبيعات الكهرباء، وكيف سيتم تنفيذ المدفوعات.

• **تقليل خسائر النقل والتوزيع.** الخسائر الفنية وغير الفنية ثبتت عند حوالي 40% من الكهرباء المولدة في عام 2021. نعتزم تقليل هذه الخسائر إلى [20] % بحلول عام 2026 من خلال خطة شاملة تتضمن: إعادة إنشاء مركز الرقابة الوطني في المؤسسة، وعودة حملات التخلص من التوصيلات غير القانونية، وتحسين دورة الفوترة والتحصيل، وتطبيق نظام البنية التحتية للقياس المتقدم، والاستثمار في شبكة التوزيع.

• **تعزيز الحوكمة.** يعرقل إطار الحوكمة عمليات المؤسسة بشكل ملحوظ، إذ أنه يتسم بالتحديد غير الوافي للمسؤوليات والإبلاغ المحدود وغياب السلطة التنظيمية المستقلة والعديد من الفجوات على المستوى التشريعي. وفي سبيل تعزيز الحوكمة، سوف نجري وننشر تدقيق مالي لمؤسسة كهرباء لبنان (المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية كانون الاول 2022)، والقيام بمراجعة شاملة للقانون رقم 462 وتأسيس هيئة تنظيمية للطاقة وتشغيلها بشكل كامل بحلول نهاية العام.

## الحوكمة والشفافية ومكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب

14. نعتزم تكثيف جهودنا لتعزيز الحوكمة، ونظام مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب ومراقبة الفساد. ندرك أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تحتاج إلى تعديل لتعزيز الشفافية والمساءلة واستقلالية المؤسسات الرئيسية. وسوف نقوم بإصلاح نظام مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودعم إعادة هيكلة البنوك وجهود إدارة الإيرادات.

ولتحقيق هذا الغرض، وضعنا الآتي ضمن أولويتنا:

أ. إجراء دراسة تشخيصية للحوكمة، والتي سوف تقدم فهماً متعمقاً لمخاطر الحوكمة الأساسية والفساد ونقاط الضعف، وتحليل تأثير أبرز وظائف الدولة، وتقديم توصيات متسلسلة ومرتبطة حسب الأولوية وخطة عمل. ولتسهيل إجراء تلك الدراسة، طلبنا المساعدة الفنية من الصندوق وسوف نتأكد من أن خبراء صندوق النقد الدولي الداعمين لهذه الجهود قادرون على الوصول إلى النظراء المعنيين في القطاع العام، واستلام البيانات الرئيسية وإمكانية الاجتماع مع الأطراف



16. ودعمًا لهذا البرنامج وقدرتنا على تحمل الديون طويلة الأجل، فقد حصلنا على تمويل طويل الأجل من شركائنا الدوليين. وعلى وجه الخصوص، فقد حرصنا على أن يتم تمويل البرنامج بالكامل للأشهر الاثني عشر الأولى من المانحين الدوليين بشروط ميسرة، وإكمال إعادة هيكلة الديون، مع وجود احتمالات جيدة للتمويل لبقية مدة البرنامج.

17. برنامج المراقبة. سوف يُراقب سير عمل تنفيذ السياسات التي تندرج تحت هذا البرنامج من خلال معايير أداء كمية ربع سنوية وأهداف إرشادية (Indicative targets). وقد وضح ذلك بالتفصيل في الجداول XX مع تعريفات في مذكرة التفاهم الفنية المرفقة.